فله خلاف والله اعلم **قال فصل** والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة ولا يدخل على غير المقسوم لها لغير حاجة يجب عليه لكل واحدة من الزوجين معاشرة ما حبه بالمعروف ويجب على كل واحد بدل ما يجب عليه بالاستمتاع اظهار كراهية بل يوده به وهو ما لم تسقط الزوجة حقوقها الخ مع القدرة وهو فعل ما الله تعالى وهو ميل القلب الذي عليهن بالمعروف والمراد به ما قالها في وجوب الاداء بالنسبة الى ما يجب عليه وقال تعالى وعاشروهن بالمعروف وسماع المعروف لكن كما يكره وتفاصاحب الخلق من مرونة الطالب وتاديبه له كراهة قاله الشافعي اذا كان تحت الشخص وجتان فاكثر فلا يجب عليه ان يقسم لهن لان للبيت حرمة فله تركه ليسكنه في المدة المستحقة والحكمة في ذلك ان في الواجب في الطبع ما يمنع عن الايجاب فلو قسم يستحق القسم ولا يطاهن لانه اضر الزوجة وفي وجه ليس له الاعراض عنهن فان اراد ان يبيت عند واحدة وجب عليه القسم ولا يبيت اياها الا لقرعة او باذن الباقيات لانه العدل فاذا قسم وجب عليه التسوية وكلها اعتبارا ان اعتبار بالمكان واعتبار بالزمان اما المكان فيحرم عليه ان يجمع بين زوجتين او وجات في مسكن واحد ولو كن راضيات لانه يورث كثرة المحاكمة وقد روح عن الطاعة لما بينهما من الوحشة وليس لذلك من المعاشرة بالمعروف وكذا كل واحدة تستحق ان يكون لها مسكن لا يشركها الا اولادها الذين لا حق لاحد سواها عندهم الا اذا رضين او لا فيجوز اذا كان لا يفضي الى الجمع بين الزوجة في البيت او الدار في بيت واحد حرام كالزنا وجاء صرح به الروياني والله اعلم واما الزمان فالعدل فيه ان يعلم الليل والنهار تابع له لان الله تعالى جعله سكنا لليل للذرية في الصباح وهذا حكم غالب لكل من يعمل ليلا كالحارس فمن عاد قسمه النهار والليل تبع وعاد قسمه المسافر وقت نزوله ليلا كان او نهارا كثيرا كان او قليلا اذا عرفت هذا فمن عاد قسم الليل يحرم عليه ان يدخل على زوجة واحدة على الاخرى ليلا سواء كان لغير حاجة او لحاجة كعيادة وغيرها وهذا هو الصحيح ونقل المزني في المختصر عن الشافعي انه يجوز ان يعودها ليلا في نوبة غيرها وهو مفتقى كلام الشيخ وقال العامة لا يجوز بل المذهب كما حكاه المتولي عن الشافعي والمراد فيما قال الشافعي في يوم غيرها فقد دخل نهارا لحاجة كاخذ حاجة او توفير خبر وتسليم نفقة ووضع متاع ونحو ذلك ولو قضى حاجة الصحيح قيل النهار كالليل ويجوز الدخول في نوبة الغير للضرورة بالاخلاق واختلف في الضرورة التي تجوز الدخول لها في نوبة الغير فقال ابن الصباغ هي مثل ان تموت او تكون منزوعا بها اي في النزع **قال** الشيخ او حامل وظهر الضرورة كالمرض الشديد وقال الغزالي كل مرض مخوف وكل الم مرض الذي يحتمل كونه مخوفا فيدخل ليتبين الحال وفي

وجبه لا يدخل حتى يتحقق تحوفه فاذا دخل مع الشك في الضرورة فان مكث ساعة طويلة قضى لصاحبة النوبة مثلها لان القدر في نوبة الغير دخول عليها وان لم يمكث الا لحظة يسيرة فله قضاء لان مجرد الدخول لا ضرورة فيه لكن لحاجة تقدر بطول الزمان قضى وان لم يطل الزمان لا يقضى ولكنه يعصى لحديث من رواية ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كانت له امراتان فمال الى احداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل وفي رواية ساقط رواه ابو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وقال الحاكم انه على شرط الشيخين لكن بالفاظ مختلفة واذا تلوى بينهن في الظاهر لم يواخذ بزيادة ميل قلبه الى بعضهن ولا يجب التسوية في الجماع لكن يستحب التسوية فيه وفي سائر الاستمتاعات ووجه عدم التسوية في الجماع انه لغرض يتعلق بالشهوة وهي امر جبلي لا تكاد تدوم له على ذلك وكلما قالت عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك يعني القلب رواه غير واحد وصححه ابن حبان وقال الحاكم انه على شرط مسلم وقال الترمذي كذا قال ابو نعيم والاصح والله اعلم ان القسم تستحقه المريضة والتي نفاسا والحائض والنفساء والمجنونة والمولى عليها والمظاهر منها والمراهقة والمجنونة التي لا يخاف منها لان المراد الانس واستثنى المتولي المعتدة عن وطء شبهة لانه يحرم الخلوة بها وهذا كله عند طاعة الزوجة اما لو نشزت عن زوجها بان خرجت من منزله او اراد الدخول عليها فاغلقت الباب ومنعته او ادعت انه طلقها ومنعته التمكين من نفسها فلا قسم لها كما لا نفقة لها واذا عادت الى الطاعة لم تستحق القضاء واستحباب المجنونة كاستحباب العاقلة لكن لا قائم والله اعلم **قال واذا اراد السفر اقرع بينهن ويخرج بالتي تخرج لها القرعة** الاصل في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سفرا اقرع بين نسائه فايتهن خرج سهمها خرج بها رواه الشيخان فاذا سافر بالقرعة لم يقض مدة الذهاب والاياب والاقامة في المنزل اذا بنوى الاقامة فيها مدة تزيد على مدة المسافرين وكانت اقامته وسط كان السفر طويلا ام قصيرا لانه عليه الصلاة والسلام سافر بعائشة رضي الله عنها ولم ينقل انه قضى بعد عوده بل ظهر انه كان يدور على النوبة بل روى عن عائشة رضي الله عنها انه ما كان يقضي ان المسافرة تحمل مشاقا فلا ينعدم التروح معها فلو قضا لتوفر حظ المقيمات واعلم ان مدة السفر اذا لم تقض بنشوز احدهما ان تقع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)